

مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (4)2005
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Science Series Vol. (27) No (4) 2005

أسباب ونتائج عمالة الأطفال في سورية
دراسة ميدانية

الدكتور إبراهيم العلي *
عبد الله أطوز**

(قبل للنشر في 2005/11/8)

□ الملخّص □

قمنا من خلال هذا البحث ، بإلقاء الضوء على حجم عمالة الأطفال في سورية ، من خلال دراسة عينة من الأطفال العاملين الذين تتراوح أعمارهم مابين (8–14) سنة ، وبدراسة مدى تأثير بعض الخصائص الديمغرافية لهؤلاء الأطفال ، مثل : العمر والجنس ومكاني الولادة والإقامة على دخولهم إلى سوق العمل.

وبهدف الكشف عن الأسباب الرئيسة لظاهرة عمالة الأطفال ، فقد قمنا بدراسة مدى ارتباط الوضع الاقتصادي للأسرة ، والمستوى التعليمي للوالدين بحجم هذه الظاهرة ، كما قمنا بدراسة تأثير عمالة الأطفال على وضعهم للدخول إلى المدرسة ، من حيث التسجيل في المدرسة ومتابعة الدراسة ، أو تركها من أجل العمل. وتطرَّقنا خلال البحث إلى النتائج السلبية لعمالة الأطفال وانعكاساتها الخطيرة على مستوى الفرد والمجتمع.

وقد توصلنا إلى بعض المقترحات والتوصيات الهامة ، التي من شأنها أن تسهم في الحد من انتشار استخدام الأطفال وتفاقم معاناتهم ، وتسهم في دعم عملية التنمية البشرية على اعتبار أنَّ الأطفال هم إحدى الدعائم الأساسية للتنمية البشرية.

* أستاذ في قسم الإحصاء ، كلية الاقتصاد ، جامعة تشرين ، اللاذقية ، سورية.
** طالب ماجستير في قسم الإحصاء ، كلية الاقتصاد ، جامعة تشرين ، اللاذقية ، سورية.

مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (4)2005
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Science Series Vol. (27) No (4) 2005

Causes and Implications of Child Labour in Syria
A Field Study

Dr. Ibrahim Al- Ali *
Abd Allah Atwez **

(Accepted 8/11/2005)

□ ABSTRACT □

In this study we triad to highlight the volume of child labour in Syria through studying sample of the working children whose age ranges from (8-14) years old , and also through studying to what extent some demographic qualities of those children , such as : age , sex , the place of birth and place of living influence their entering the work market.

In order to find out the main cases of the phenomenon of child labour we study how both the economic situation of the family and the educational level of the parents relate to the amount of this phenomenon.

We also study the effects of child labour on their position concerning entering school continuing studying or leaving it in order to work.

We also discuss through the study the negative results of child labour and its serious effect on the level of both the individual and the society.

We come up with some important suggestions that can help in reducing the employment of children and the increas of their suffering . Consequently those suggestions will help in supporting the process of human development, taking into consideration that children are one of the main bases of the human development.

* **Professor At The Department Of Statistic , Faculty Of Economics , Tishreen University , Lattakia , Syria.**
** **Student Master At The Department Of Statistic , Faculty Of Economics , Tishreen University , Lattakia , Syria**

.

مقدمة :

برزت ظاهرة عمالة الأطفال كمرض اجتماعي اقتصادي أصاب بنية المجتمعات الفقيرة ، وأخذ ينتشر فيها، إلى أن أصبح في وقتنا الراهن وباءً لا يمكن الشفاء منه ، وبدأ بزعزعة الأسس والقواعد التي تقوم عليها تلك المجتمعات ، و بدأ بحفر قبورها تمهيداً لفنائها !.

فجميع المشاهدات والبيانات الإحصائية ، تؤكِّد أنَّ عدد الأطفال الذين ينخرطون في سوق العمل يزداد يوماً بعد يوم ، وبنسب مرتفعة ، و فإن مقدار الخسارة في رأس المال البشري للمجتمعات يزداد باضطراد ، وتتناقص معه قدرة تلك المجتمعات على متابعة الحياة لعجزها عن القيام بأي عمل تنموي ؛ فالأطفال هم دعائم التنمية في المجتمع ، وهم صانعو المستقبل وتشكِّل رعايتهم ذخراً حقيقياً للنهوض بالمجتمع وبناء مستقبله.

ومن هنا تبرز ظاهرة عمالة الأطفال كمشكلة قائمة تقتضي الوقوف عندها ، والبحث عن أسبابها وانعكاساتها على المجتمع.

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في أنَّ ظاهرة عمالة الأطفال أصبحت تهدد مستقبل الطفولة ، وتمس كيان المجتمع. فخروج الطفل من البيت ، أو المدرسة ، إلى سوق العمل ، ينم عن وجود خلل أدى بالمجتمع إلى التخلِّي عن أعرافه ، ودَفَعَ بالطفل إلى دخول بيئة جديدة لا يقوى على التكيُّف معها.

أي أن دفْعَ الطفل للعمل بحرفٍ مختلفة – بهدف كسب المال – هو نتيجة أو استجابة لأوضاع وأسباب مختلفة (اقتصادية : كالفقر ، والحاجة ؛ أو اجتماعية : كالجهل ، وتدني مستوى الوعي...الخ). ومهما كانت تلك الأوضاع والأسباب ، فهي تُحوِّل الطفل من شخصٍ مُعَالٍ إلى شخصٍ مُعِيلٍ (ولو لنفسه على الأقل) ، ومن شخصٍ محصَّنٍ أشكال الرعاية كافةً إلى شخصٍ معرَّضٍ إلى أشكال الامتهان كافة، والخطر الجسدي ، والنفسي ، الاجتماعي والأخلاقي.

وتبرز إشكالية البحث واضحةً في النتائج السلبية والخطيرة التي تترتب على عمالة الأطفال ، حيث إنَّ تكليف الطفل بعملٍ معيَّن ، وهو في سن مبكرة يحرمه من فرص التعليم التي تقوم بدور رئيس في تكوين شخصيته ، وتنمية قدراته وملكاته الذهنية ، ويُعرِّضه لمخاطر وسلبيات العمل التي تترك أثرها على صحته الجسمية والنفسية ؛ وينشأ الطفل كإنسانٍ غير سوي ، ويواجه في مستقبله صعوبات كثيرة في العيش والتأقُّلم مع محيطه ، إضافة إلى انعدام ثقافته وخبرته الاجتماعية.

كما أنَّ خروج الطفل من بيئته الأسرية إلى عالم العمل المُعقَّد سيؤدي حتماً إلى حرمانه من الرعاية الأسرية ، وسيضعه تحت وطأة وضغط العمل ، ونتيجة لهذا الحرمان ، ستتولد لديه عقد مختلفة ، وستنمو في داخله أحقاد دفينة تجاه المجتمع ، وقد تتفجر هذا الأحقاد في المستقبل على شكل سلوك عدواني ، يؤدي إلى نتائج خطيرة لا يمكن علاجها (كالقيام بالسرقة والقتل...الخ) ، حيث إنَّ معايير السلوك السوي للأطفال ، تختلف عنها عند الراشدين ، ويرجع ذلك إلى اختلاف طبيعة وشكل العمليات العقلية والنفسية ومضامينها لدى الأطفال ، مقارنة بتلك العمليات لدى الراشدين.

وبشكل عام ، فإن عدم تلبية الحاجات العاطفية للأطفال ، يمكن أن يؤدي إلى اضطرابات سلوكية لدى الطفل ، ويمكن أن تتطور هذه الاضطرابات السلوكية البسيطة إلى أعراض مرضية أشد خطورة – إن لم تعالج تربوياً في وقت مبكر – [1]

أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من كون عمالة الأطفال تُعتَبَرُ مشكلةً جوهريةً تمسُّ المجتمع بشكل مباشر ، وتؤثّر بشكل سلبي على بنيانه ، فإن البحث في أسبابها ، والوقوف عند نتائجها ، يشكل خطوة اقتصادية واجتماعية مهمة في تطوّر وتنمية المجتمع ؛ حيث إنَّ معرفة الأسباب الحقيقية لعمالة الأطفال ، تساعد على إيجاد السبل الكفيلة بالحدّ من انتشارها و الوقاية منها ، إذ تعتبر الوقاية من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية من البرامج الأكثر جدوى ، والأقل تكلفة ، إذا ما قيسَت بالنفقات والجهود المبذولة من أجل علاج النتائج السلبية للظاهرة. كما أنَّ حماية الأطفال وإبعادهم عن العمل ، يفوق – في قيمته وعائداته الاقتصادية – إقامة المشروعات الزراعية ، أو الصناعية ، أو غيرها من المشاريع ، ويشكّل جانباً من الجوانب الحيوية الاستثمارية المهمة لحاضر أي مجتمع ومستقبله.

ويزيد من أهمية البحث ، غياب التنظيمات الرسمية التي تمثل الطفل ، وتدافع عنه ، وعن حقوقه ، حيث إنَّه لا يوجد – في أي مجتمع من المجتمعات – تنظيم رسمي يمثل الأطفال العاملين ، يمكن من خلاله أن يطالب الأطفال بحقوقهم.

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث ، إلى دراسة ظاهرة عمالة الأطفال بشكل دقيق قدر الإمكان ، وينشد إلى تحقيق الأهداف الآتية :

1- إلقاء الضوء – إحصائياً – على واقع الأطفال العاملين الذين تقل أعمارهم عن (15) عاماً.
2- دراسة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية لخروج الأطفال إلى العمل.
3- دراسة أهم النتائج المترتبة على عمالة الأطفال.
4- إيجاد الحلول السريعة لانتشال الأطفال العاملين من واقعهم ، ومنع تسرّبهم من المدارس إلى سوق العمالة.

فروض البحث :

وتتلخص فروض البحث بما يلي :

1- إنَّ نسبة العاملين من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن (15) عاماً نسبة مرتفعة.
2- إنَّ حجم عمالة الأطفال يزداد مع تقدم الأطفال بالعمر.
3- إنَّ عدد الذكور من الأطفال العاملين أكبر من عدد الإناث من الأطفال العاملات.
4- إنَّ عدد الإناث من الأطفال العاملات يتناقص مع تقدم الإناث بالعمر.
5- إنَّ عدد الذكور من الأطفال العاملين يزداد مع تقدم الذكور بالعمر.
6- يزداد حجم عمالة الأطفال بين الأطفال الذين ولدوا في الريف عنهم في المدينة.
7- إن نسبة الأطفال العاملين المقيمين في الريف أعلى من نسبة الأطفال العاملين المقيمين في المدينة.
8- يوجد علاقة قوية بين سبب خروج الطفل للعمل والمستوى الاقتصادي لأسرته.

9- إن المستوى التعليمي للوالدين يؤثر – بشكل مباشر – على إقبال الطفل إلى العمل.

10- تؤدي عمالة الأطفال إلى تسرُّب الأطفال من المدارس.

11- إنَّ عمالة الأطفال تؤدي إلى انصراف الأطفال عن التعليم ومتابعة الدراسة.

منهج وأسلوب البحث :

اعتمد البحث على منهج (المسح الإحصائي) ، من خلال سحب عينة من مجتمع البحث الأصلي ، وتحليلها باستخدام العلاقات الإحصائية المناسبة.

المجتمع الإحصائي وعينة البحث :

يتكون المجتمع الإحصائي للبحث من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (8–14) سنة ، والذين يمارسون لوناً من ألوان النشاط الاقتصادي على الأقل، وقد تمَّ اختيار عينة البحث بشكل عشوائي منتظم ، حيث تمَّت مقابلة الأطفال العاملين في مراكز النشاط الاقتصادي الرئيسة في المدن التي تشهد حركةً بشريةً كبيرة ، ونشاطاً اقتصادياً متميزاً ، مثل : (أماكن النشاطات الصناعية والحرفية ، الأسواق التجارية الرئيسة بمختلف أنواها –خاصة الشعبية منها – مراكز تجمُّع وانطلاق وسائل النقل بمختلف أشكالها) ، وغيرها من المراكز الحيوية في المدن ، وفي القرى ذات النشاط الزراعي المتميز ، والتي تنتج محاصيل زراعية موسمية بشكل دائم ، وتحتاج إلى وفرة في اليد العاملة.

وتمَّ تحديد حجم العينة اعتماداً على حجم النشاط الاقتصادي (التجاري والصناعي والزراعي) في المحافظات ، وعليه بلغ حجم العينة المدروسة (6000) طفلاً وطفلة موزَّعين على الجنسين – حسب حجم كل منهما – حيث بلغ عدد الذكور (3840) طفلاً وعدد الإناث (2160) طفلة.

تعريف الطفولة :

ليس من السهل الوصول إلى صياغة تعريف دقيق للطفولة ينطبق على كل زمان ومكان ، وذلك لارتباط هذا التعريف بعدة اعتبارات ، بعضها جسمي ، وبعضها نفسي ، وبعضها اجتماعي ، وبعضها قانوني ، وغيرها. حيث إنَّه ليس من السهولة وضع حدود – عمرية أو جسمية – دقيقة ، بين نهاية مرحلة الطفولة ، وبداية المرحلة العمرية التي تليها ، ورغم هذه الصعوبة ، فقد تمَّ التوصل إلى عدة تعريفات للطفولة منها:

1- تشير المعاجم اللغوية إلى أن الطفولة تعني المواليد (والطفل مولود).

2- وتعرف الاتفاقية الدولية لرعاية الطفولة الصادرة في 1989/11/20 الطفولة بأنها : كل إنسان يقل عمره عن 18 سنة.

3- ويشير الأستاذان (روبرت وإليزابيث شال) إلى أن الطفولة تبدأ بعد سن الثانية ، أي بعد مرحلة الرضّع، وتستمر في نظرهما حتى سن الثانية عشرة.

4- ويشير (ويلارد أولسن) إلى أن الطفولة هي المرحلة التي تبدأ من الولادة ، وحتى بلوغ الطفل سن الثالثة عشرة.[2]

ومنه ، يمكننا أن نعتبر الطفولة بأنها المرحلة العمرية الأولى من حياة الإنسان وتنتهي ببلوغ الطفل مرحلة من النضج الجسدي والعقلي يمكنه من تحمُّل مسؤولياته المختلفة ، وعليه ، فإن طول فترة مرحلة الطفولة ، يختلف من مجتمع إلى آخر ، وذلك بسبب اختلاف تعقيدات الحياة ومتطلباتها بين مجتمع وآخر، اختلاف حجم الخبرات والمهارات التي يحتاج الطفل إلى تعلّمها.

مصطلح عمالة الأطفال :

تعني عمالة الأطفال نسبة تشغيل الأطفال – بأجر أو من دون أجر – على مستوى القطر ، بمهنٍ وأعمالٍ مختلفة، وهذا الأمر يحرمهم من التعليم ويلحق أشد الضرر بهم ، ويتسبب في استغلالهم في كثير من الحالات ، أو يؤدي إلى تعرضهم للإساءة والعنف بأشكال مختلفة.

وتشير الأرقام الإحصائية إلى ازدياد نسبة عمالة الأطفال على مستوى دول العالم ، خاصة النامية منها ، ففي عام 1979 قدَّرَ مكتب العمل الدولي عدد الأطفال العاملين في العالم بـ(52) مليوناً على الأقل غالبيتهم في الدول النامية. [3]

وبحسب تقريرٍ لمنظمة الصحة العالمية ، نقلته وكالة رويتر في أوائل كانون الثاني/يناير من عام 1982 وُجِدَ أكثر من (75) مليون طفل في الدول النامية لا يدخلون المدارس ، يعملون لإعالة أسرهم ، وتقدر منظمة العمل الدولية عدد الأطفال العاملين في العالم بنحو (250) مليون طفل ، تتراوح أعمارهم مابين (5–14) سنة ، وتتوقع أن يكون عدد هؤلاء الأطفال أكبر من ذلك الرقم [4].

عمالة الأطفال والمجتمع الدولي :

صدر العديد من الإعلانات والاتفاقيات الدولية التي عُنيَت بشكلٍ مباشر بالطفل ، ومن أبرزها:

1–الإعلان العالمي لحقوق الطفل 1959 :

أقرَّت الأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الأطفال في 1959/12/20 ، مستندة في ذلك إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 1948/12/10 ، وإلى إعلان حقوق الطفل الصادر في جنيف (إعلان جنيف) عام 1924 ، وقد تضمَّن الإعلان عشرة مبادئ تؤكِّد في مجملها ، أو منفردة ، على حق الطفل في التمتُّع بحماية خاصة ؛ وبالفرص والإمكانيات التي توفِّر له أفضل الظروف التي تمكِّنه من أن ينشأ في جوٍّ اجتماعيٍّ ونفسي وصحي سليم ، وفي ظروف ملائمة من الحرية والكرامة. [5]

2– اتفاقية الحد الأدنى من العمر رقم (138) عام 1973:

تتعهد الدول المصادقة على الاتفاقية : بمتابعة السياسة الوطنية المصممة لتأكيد إلغاء عمالة الأطفال ، والرفع التدريجي للحد الأدنى من العمر لقبول التوظيف ، أو العمل ، إلى مستوى ثابت ، مع التأكيد على التطور البدني والعقلي للشباب وعلى أكمل وجه.

وتفترض الاتفاقية بأن الحد الأدنى من العمر يجب أن لا يكون أقل من عمر إكمال التعليم الإلزامي ، أي ليس أقل من عمر (15) عاماً ، وتسمح للدول النامية أن تحدِّد أولياً الحد الأدنى من العمر العام بـ(14) عاماً بدلاً من (15) عاماً. [6]

3– الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل 1989:

اعتمدت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أوائل عام 1989 ، مشروعاً متكاملاً لاتفاقية دولية لحقوق الطفل ، وعُرِضَت على الجمعية العمومية للأمم المتحدة في جلستها العامة رقم 61 بتاريخ 20 نوفمبر 1989 ، والتي أقرتها في شكلها النهائي.

وتعد هذه الاتفاقية أول اتفاقية شاملة حول حقوق الأطفال وأكثر اتفاقية حقوق إنسان تمَّت المصادقة عليها عالمياً. واكتسبت هذه الاتفاقية أهميةً خاصة لأنها حولَّت مسألة حقوق الطفل من مجرد إعلان

عام يضع الخطوط الرئيسة لحقوق الأطفال ؛ ويترك حرية ومجال التنفيذ والالتزام للدول والحكومات ؛ إلى ضمان التزام وتعهد الدول المصدِّقة عليها بتنفيذ موادها وتقديم تقارير دورية حول مراحل التنفيذ ونتائجه ، حيث تلتزم الدول الأطراف في هذه الاتفاقية باحترام وحماية مدى واسع من حقوق الأطفال ، المدنية ، والسياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، والثقافية. [7]

4- اتفاقية أسوأ أشكال عمالة الأطفال رقم (182) عام 1999:

هذه الاتفاقية هي الأداة الوحيدة التي ركَّزت على أسوأ أشكال عمالة الأطفال ، وأكَّدت أنَّ العمل الفوري لإزالة مثل هذه الأشكال ؛ هو الأولوية بالنسبة للعمل الوطني والدولي باتجاه الإلغاء الكلي لعمالة الأطفال. وتنطبق هذه الاتفاقية على جميع الأطفال دون سن الـ18 سنة بالانسجام مع العمر العام المشترط في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل ، واتفاقية منظمة العمل الدولية حول الحد الأدنى من العمر للعمل الخطر رقم (138).[8]

أولاً – حجم عمالة الأطفال في سورية :

أظهرت نتائج الدراسة ، أنَّ حجم عمالة الأطفال يزداد مع ازدياد أعمار الأطفال ، كما أظهرت الدراسة ارتفاعاً واضحاً في عدد الذكور من الأطفال العاملين ، الذين تتراوح أعمارهم ما بين (8-14) سنة ، حيث شكَّل عددهم حوالي ضعفي عدد الإناث ، كما أظهرت أنَّ حجم عمالة الإناث أكبر من حجم عمالة الذكور في الفئة العمرية (8-9) سنوات ، فيما تبيَّن العكس في الفئة العمرية (12-14) ، حيث فاق حجم عمالة الذكور حجم عمالة الإناث في تلك الفئة ، والجدول رقم (1) يبين لنا تلك الخصائص والفروقات.

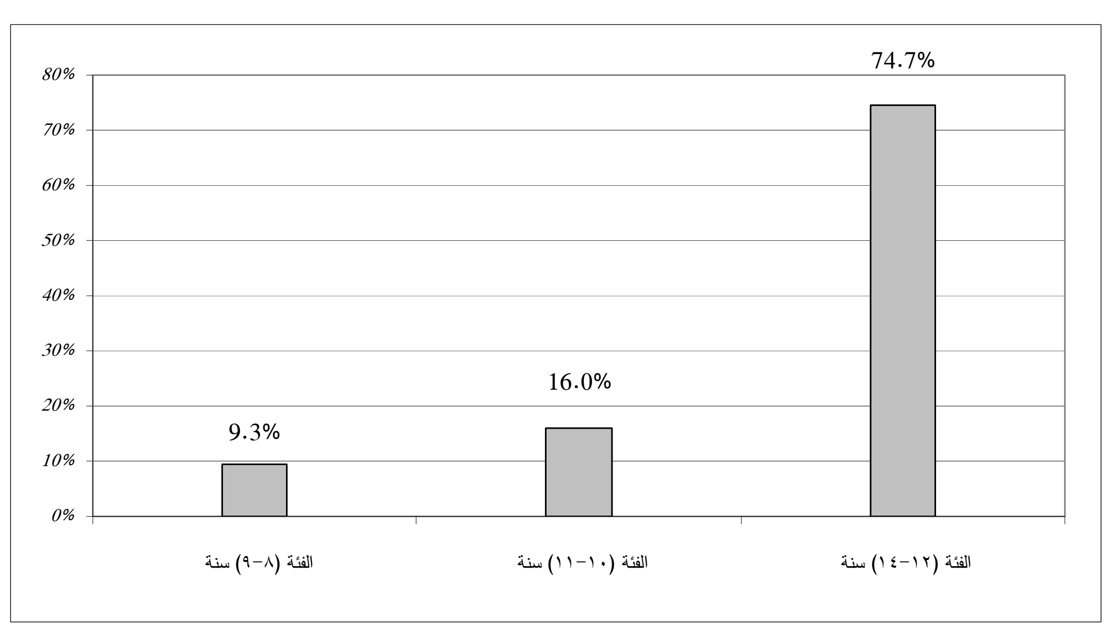
*جدول رقم (1) توزُّع عينة الأطفال العاملين (8-14) سنة حسب الجنس وفئات العمر.

الجنس	ذكور		إناث		المجموع		النسبة %		
فئات الأعمار	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة %	ذكور	إناث	المجموع
8 – 9	180	4.7	380	17.6	560	9.3	32.1	67.9	100
10 – 11	430	11.2	530	24.5	960	16	44.8	55.2	100
12 – 14	3230	84.1	1250	57.9	4480	74.7	72.1	27.9	100
المجموع	3840	100	2160	100	6000	100	64	36	100

المصدر : من الدراسة الميدانية.

من الجدول السابق نجد أن نسبة عمالة الأطفال تدرَّجت في الارتفاع من (9.3%) في الفئة العمرية (8-9) سنوات إلى (16%) في الفئة العمرية (10-11) سنة ، وقفزت بشكل واضح إلى (74.7%) في الفئة العمرية

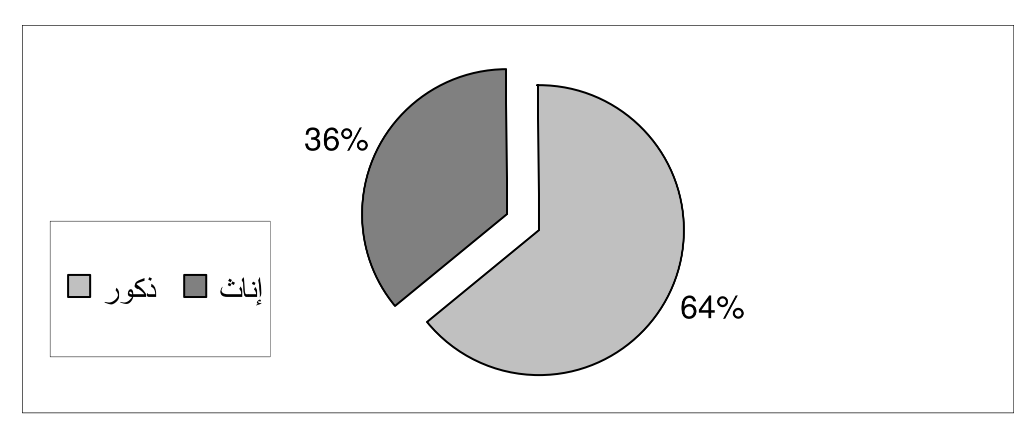
(12-14) سنة ، أي أنَّ نسبة الأطفال العاملين في الفئة العمرية (12-14) سنة شكَّلت حوالى ثلاثة أضعاف نسبتهم في الفئتين العمريتين (8-9) و(10-11) سنة مجتمعتين ، والرسم البياني رقم (1) يبين لنا تلك الفروقات.



رسم بياني رقم (1) توزُّع عينة الأطفال العاملين حسب الفئات العمرية.

ومنه نجد أنَّ عمالة الأطفال تزداد بازدياد أعمارهم ، ويُعزى سبب هذا الازدياد إلى قدرة الأطفال الأكبر سناً على ممارسة مختلف النشاطات الاقتصادية بمهارة ودقة أكثر من الأطفال الأصغر سناً ، سواء كان الطفل ذكراً أم أنثى ، لاسيما من الناحيتين البدنية والعقلية ، خاصة في الأعمال التي تعتمد على نوع من المهارة كالصناعات الخفيفة ، أو أعمال التجارة والبناء.

ونجد من الجدول أيضاً ، أنَّ نسبة الإناث في الفئة العمرية (8-9) سنة ، بلغت (67.9%) مقابل (32.1%) من الذكور ، وانخفض الفارق في النسبة بين الذكور والإناث في الفئة العمرية (10-11) سنة ، ليصبح (55.2%) للإناث مقابل (44.8%) للذكور ، إلا أنَّه ازداد بشكل واضح في الفئة العمرية (12-14) سنة ، ولكن لصالح الذكور بحوالي ثلاثة أضعاف ، إذ بلغت نسبة الذكور في تلك الفئة (72.1%) مقابل (27.9%) من الإناث. وبالمحصلة نجد أنَّ نسبة الذكور بلغت (64%) مقابل (36%) من الإناث ، ويُعزى سبب ارتفاع نسبة الذكور من الأطفال العاملين إلى أسباب فيزيولوجية : تتعلق باختلاف بنية جسد الطفل الذكر عن الأنثى ، حيث إنَّ الطفل الذكر أكثر قدرة من الأنثى على العمل في مجالات وحرف ومهن متنوعة ، وأسباب اجتماعية : تتعلق بالعادات والتقاليد السائدة في المجتمع ، والتي تمنع الأنثى من المشاركة في بعض الأعمال والنشاطات الاقتصادية والرسم البياني رقم (2) يبين لنا ذلك.



رسم بياني رقم (2) توزُّع عينة الأطفال العاملين حسب الجنس.

ثانياً– عمالة الأطفال ومكان الإقامة :

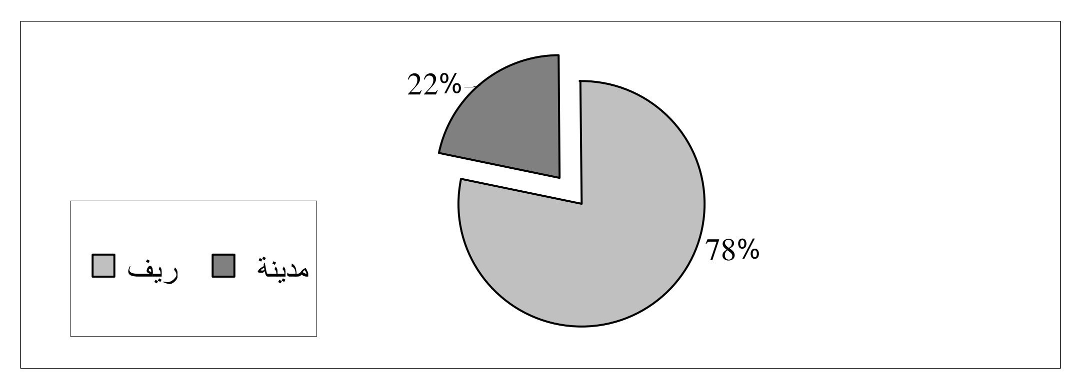
أظهرت نتائج الدراسة ، أنَّ الأطفال الذين وُلِدوا في أرياف المحافظات ، شكَّلوا الغالبية العظمى من الأطفال العاملين فيها ، وذلك كما هو مبيَّن في الجدول رقم (2).

*جدول رقم (2) توزُّع عينة الأطفال العاملين (8–14) سنة حسب مكان الإقامة ومكان الولادة.

مكان الولادة / مكان الإقامة	مدينة	ريف	المجموع	النسبة %
مدينة	1320	1200	2520	42
ريف	–	3480	3480	58
المجموع	1320	4680	6000	100
النسبة %	22	78	100	

المصدر : من الدراسة الميدانية.

من الجدول السابق ، نجد أنَّ نسبة الأطفال العاملين الذين وُلِدوا في الريف شكَّلوا حوالي أربعة أضعاف نسبة الأطفال العاملين الذين وُلِدوا في المدينة ؛ حيث بلغت نسبة الأطفال العاملين الذين وُلِدوا في الريف (78%) مقابل (22%) وُلِدوا في المدينة ، ويعود سبب ارتفاع نسبة الأطفال العاملين الذين ولدوا في الريف إلى محدودية أنواع العمل التي يمكن أي يمارسها الطفل ، والتي قد تقتصر على العمل الزراعي وما يتصل به ، مما يدفع أطفال الأرياف لمزاولة أي نوع من أنواع النشاطات الاقتصادية في المدن ، مهما كان نوعها وأجرها ، حيث إنَّها تشكِّل بالنسبة لهم فرص عمل جيدة ، وذات مردود مقبول مقارنة بفرص العمل المتوفرة في الريف وبمردودها الاقتصادي ، والرسم البياني رقم (3) يبين لنا ذلك.



رسم بياني رقم (3) توزُّع عينة الأطفال العاملين حسب مكان الولادة.

ونجد بالمقابل ، أنَّ الفارق بين نسبة الأطفال في المدينة والريف ، يتقلَّص بالنسبة لمكان الإقامة ، حيث بلغت نسبة الأطفال العاملين المقيمين في المدينة (42%) مقابل (58%) يقيمون في الريف ، ويُعزى سبب تقلُّص الفارق إلى هجرة عدد من أهالي الريف إلى المدينة من أجل العمل ، إلا أنَّنا نُلاحِظ أنَّ نسبة الأطفال المقيمين في الريف مازالت تفوق نسبة المقيمين في المدينة.

ثالثاً- عمالة الأطفال والوضع الاقتصادي للأسرة :

يُعتَبَر الدخل الشهري المؤشر الحقيقي لمستوى الأسرة الاقتصادي ، وعادة ما يكون رب الأسرة هو مصدر هذا الدخل ؛ لذلك فقد اعتمدنا في البحث على الدخل الشهري للأب كمؤشر على الوضع الاقتصادي للأسرة ، ويبين الجدول رقم (3) مدى تأثير مستوى الدخل الشهري للأب على دخول الطفل إلى سوق العمل.

*جدول رقم (3) توزُّع عينة الأطفال العاملين (8-14) سنة حسب الدخل الشهري للأب.

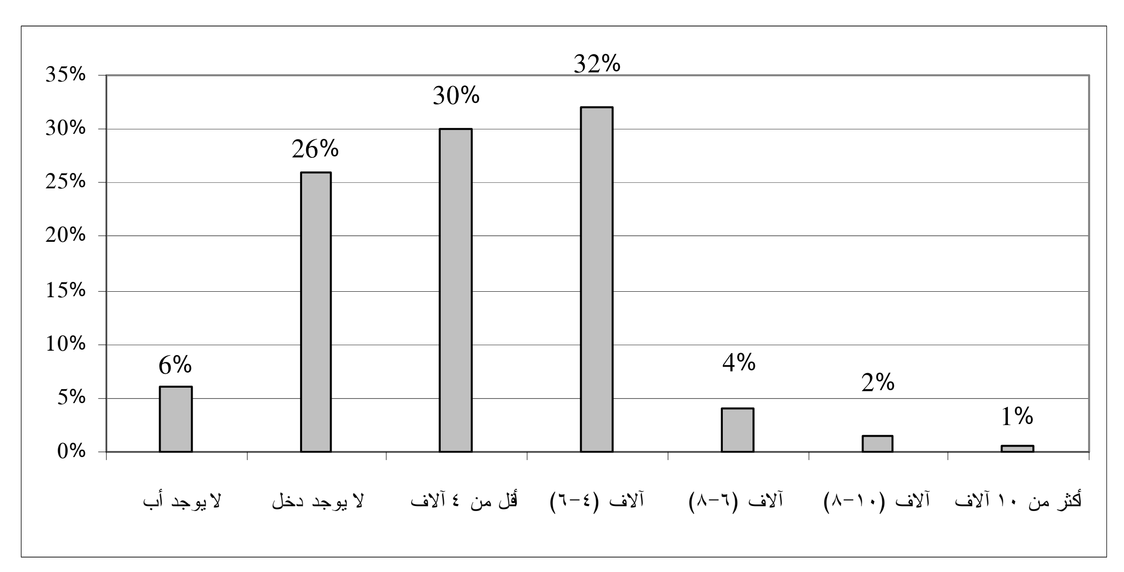
فئات الدخل	العدد	النسبة %
لا يوجد أب	360	6
لا يوجد دخل للأب	1560	26
أقل من 4000	1800	30
4000 - 6000	1920	32
6000 - 8000	240	4
8000 - 10000	90	1.5
10000 فأكثر	30	0.5
المجموع	6000	100

المصدر : من الدراسة الميدانية.

يتبين لنا من الجدول السابق أنَّ (6%) من الأطفال العاملين فقدوا والدهم ، أي فقدوا مصدر إعالتهم الأساسي ، وأنَّ (26%) من الأطفال العاملين لا يحصل آباؤهم على أي دخل شهري ، وترتفع نسبة الذين يتقاضى آباؤهم أجراً شهرياً لا تتجاوز قيمته (4000) ليرة إلى (30%) ، وإلى (32%) للذين يتقاضى آباؤهم أجراً شهرياً

يتراوح ما بين (4000 – 6000) ليرة وتنخفض نسبة الأطفال العاملين ، مع ازدياد دخل رب الأسرة الشهري ، إلى ما يتراوح مابين (6000 – 8000) ليرة ، لتصبح فقط (4%) ، وتستمر في الانخفاض إلى (1.5%) للدخل الذي يتراوح ما بين (8000 – 10000) لتصل إلى أدنى حدٍ ، وهو (0.5%) عندما يفوق الأجر الشهري لرب الأسرة الـ(10000) ليرة.

ومنه ، نلاحظ أنَّه كلما تحسَّن الوضع الاقتصادي للأسرة ، كلما قلت فرصة دخول أطفالها إلى سوق العمل ، والرسم البياني رقم (4) يبين لنا ذلك.



رسم بياني رقم (4) توزُّع عينة الأطفال العاملين حسب الدخل الشهري للأب.

ولدراسة مدى ارتباط ظاهرة عمالة الأطفال بالوضع الاقتصادي للأسرة ، نستخدم معامل الارتباط الرتبي (سبيرمان) Rs الذي يُعطى بالعلاقة :

$$Rs = 1 - \frac{6 \sum (Ki - Pi)^2}{n (n^2 - 1)}$$

Rs = 1- 1.8 = - 0.8

ومن قيمة معامل الارتباط الرتبي ، نجد أنَّ العلاقة بين عمالة الأطفال والوضع الاقتصادي للأسرة علاقة قوية وعكسية ، أي أنَّه كلما تدنى المستوى الاقتصادي للأسرة ، ازدادت نسبة الأطفال العاملين فيها بشكل واضح.

رابعاً– عمالة الأطفال والمستوى التعليمي للوالدين :

إن لانخفاض المستوى التعليمي للوالدين تأثيراً كبيراً على دخول الأطفال إلى سوق العمل ، كما أنَّ غياب أحد الأبوين ، أو كليهما ، يلعب دوراً بارزاً في اندفاع الطفل إلى العمل ، ويتضح ذلك من خلال الجدول رقم (4).

*جدول رقم (4) توزُّع عينة الأطفال العاملين (8–14) سنة حسب المستوى التعليمي للوالدين .

المستوى التعليمي للأم / المستوى التعليمي للأب		لايوجد أم	أمية أو ملمة	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	جامعية وما فوق	المجموع n'_j
لا يوجد أب	العدد n_{ij}	–––	338	–––	12	10	–––	360
	النسبة %	–––	5.63	–––	0.2	0.17	–––	6
أمي أو ملم	العدد n_{ij}	117	3603	–––	–––	–––	–––	3720
	النسبة %	1.95	60.05	–––	–––	–––	–––	62
ابتدائي	العدد n_{ij}	81	499	620	–––	–––	–––	1200
	النسبة %	1.35	8.32	10.33	–––	–––	–––	20
إعدادي	العدد n_{ij}	28	–––	98	339	15	–––	480
	النسبة %	0.47	–––	1.63	5.65	0.25	–––	8
ثانوي	العدد n_{ij}	14	–––	2	9	197	–––	222
	النسبة %	0.23	–––	0.04	0.15	3.28	–––	3.7
جامعي ومافوق	العدد n_{ij}	–––	–––	–––	–––	12	6	18
	النسبة %	–––	–––	–––	–––	0.2	0.1	0.3
المجموع n_i	العدد	240	4440	720	360	234	6	n 6000
	النسبة %	4	74	12	6	3.9	0.1	100

المصدر : من الدراسة الميدانية.

نلاحظ من الجدول السابق ، أنَّ (6%) من الأطفال العاملين فقدوا والدهم ، و(4%) منهم فقدوا والـــدتهم ، وأنَّ (60.05%) من الأطفال العاملين ، هم من أسر ، الأب والأم فيها أميون أو ملمون بالقراءة والكتابة ، وتنخفض هذه النسبة بشكل كبير إلى (10.33%) لدى الأسر التي يكون فيها الأب والأم من حملة الشهادة الابتدائية ، ثمَّ إلـــى (5.65%) لدى الأسر التي يكون فيها الأب والأم من حملة الشهادة الإعدادية ، وإلى (3.28%) لدى الأســـر التـــي يكون فيها الأب والأم من حملة الشهادة الثانوية لتصل إلى (0.1%) لدى الأسر التي يكون فيها الأب والأم من حملة الشهادات الجامعية وما فوقها.

ومن خلال قراءة أرقام الجدول رقم (4) ، يتبيَّن لنا وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين مستوى تعليم الوالدين ، وحجم عمالة الأطفال. ولاختبار مدى صحة العلاقة الارتباطية بين مستوى تعليم الوالدين ، وعمالة الأطفال ، نقوم بوضع الفرضيتين الآتيتين :

فرضية العدم H_0 : لا توجد علاقة ارتباطية بين مستوى تعليم الوالدين ، وحجم عمالة الأطفال في الأسرة ، أي أن حجم العمالة مستقل عن مستوى تعليم الوالدين.

الفرضية البديلة H_1 : توجد علاقة ارتباطية بين مستوى تعليم الوالدين ، وحجم عمالـــة الأطفـــال ، أي أن حجم العمالة مرتبط بمستوى تعليم الوالدين.

ولاختبار صحة فرضية العدم ، أو عدم صحتها ، نستخدم مؤشر اختبار كاي مربع ، الذي يُعطى بالعلاقة :

$$\chi^2 = \sum_{j=1}^{\ell} \sum_{i=1}^{k} \left(\frac{(n_{ij} - m_{ij})^2}{m_{ij}} \right)$$

n_{ij} = قيم التكرارات الفعلية التجريبية

m_{ij} = قيم التكرارات النظرية المتوقعة

ولحساب قيم التكرارات النظرية المتوقَّعَة ، نقوم بتطبيق العلاقة العامة الآتية :

$$m_{ij} = \frac{n_i \, . \, n'_j}{n}$$

n_i = المجاميع العمودية لقيم التكرارات

n'_j = المجاميع السطرية لقيم التكرارات

n = المجموع الكلي للأعمدة والأسطر

ثم نقوم بحساب قيم الحدود $\frac{(n_{ij} - m_{ij})^2}{m_{ij}}$ كما هو مبيَّن في الجدول الآتي :

*جدول مساعد رقم (1) قيم الحدود $\frac{(n_{ij} - m_{ij})^2}{m_{ij}}$

المستوى التعليمي للأم / المستوى التعليمي للأب	لا يوجد أم	أ مية أ و ملمة	ا بتدائي	إ عدادي	ث انوي	ج امعية وما فوق	ا لمجموع
لا يوجد أب	– ––	1 9.2	– ––	4 .3	1 .2	– ––	
أمي أو ملم	6 .8	2 62.6	– ––	– ––	– ––	– ––	
ابتدائي	2 2.7	1 70.4	1 573.4	– ––	– ––	– ––	
إعدادي	4 .03	– ––	2 8.3	3 341.1	0 .7	– ––	
ثانوي	1 4	– ––	2 2.8	1 .4	4 097.1	– ––	
جامعي وما فوق	– ––	– ––	– ––	– ––	1 81.8	1 988	
المجموع	4 7.53	4 52.2	1 624.5	3 346.8	4 280.8	1 988	1 1739.83

فنحصل على قيمة χ^2 الفعلية وتساوي (11739.83) ومـن أجـل المقارنـة نبحـث فـي جـدول χ^2 عن قيمة χ^2 الجدولية المقابلة لمستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) ، أي باحتمال قدره (95 %) وبدرجة حرية قدرها:

$$\nu = (k - 1) \times (\ell - 1) = (6 - 1) \times (6 - 1) = 25$$

عدد الأسطر : k

عدد الأعمدة : ℓ

فنحصل على القيمة الجدولية وتساوي $\chi^2 = 37.7$

وبالمقارنة بين القيمة الجدولية والقيمة المحسوبة ، نجد أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية ، وعليه نرفض الفرضية الابتدائية ، أي نرفض استقلال المستوى التعليمي للوالدين عن حجم عمالة الأطفال ، ونقبل بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمالة الأطفال ، والمستوى التعليمي للوالدين.

خامساً – عمالة الأطفال والتسجيل في المدرسة :

لدراسة تأثير عمالة الأطفال على وضعهم في المدرسة ، نلاحظ أنَّ بيانات الجدول رقم (5) تشير إلى أنَّ (13%) من الأطفال العاملين دخلوا مباشرة إلى سوق العمل ، دون أن يخوضوا تجربة التعلُّم في المدارس ، وهي نسبة مرتفعة ولها دلالة إحصائية كبيرة ؛ إذ إنها تعبّر عن ارتفاع نسبة الممتنعين عن دخول المدارس.

علماً أنَّ تقرير التنمية البشرية لعام 2004 ، يشير إلى أنَّ صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي للعام 2002/2001 بلغ (98%) [9] ، أي أن نسبة التسرُّب اقتصرت فقط على (2%) من الأطفال في سن التعليم الابتدائي الإلزامي ، كما نجد من الجدول أنَّ (52%) من الأطفال العاملين ، هم من المسجَّلين بشكل رسمي في المدرسة ، إلا أنَّهم تركوا الدراسة وتفرغوا لعملهم الجديد ، وهي أيضاً نسبة تسرُّب مرتفعة ، وبالمقابل نجد أنَّ (35%) فقط من هؤلاء الأطفال ، يجمعون بين الدراسة والعمل.

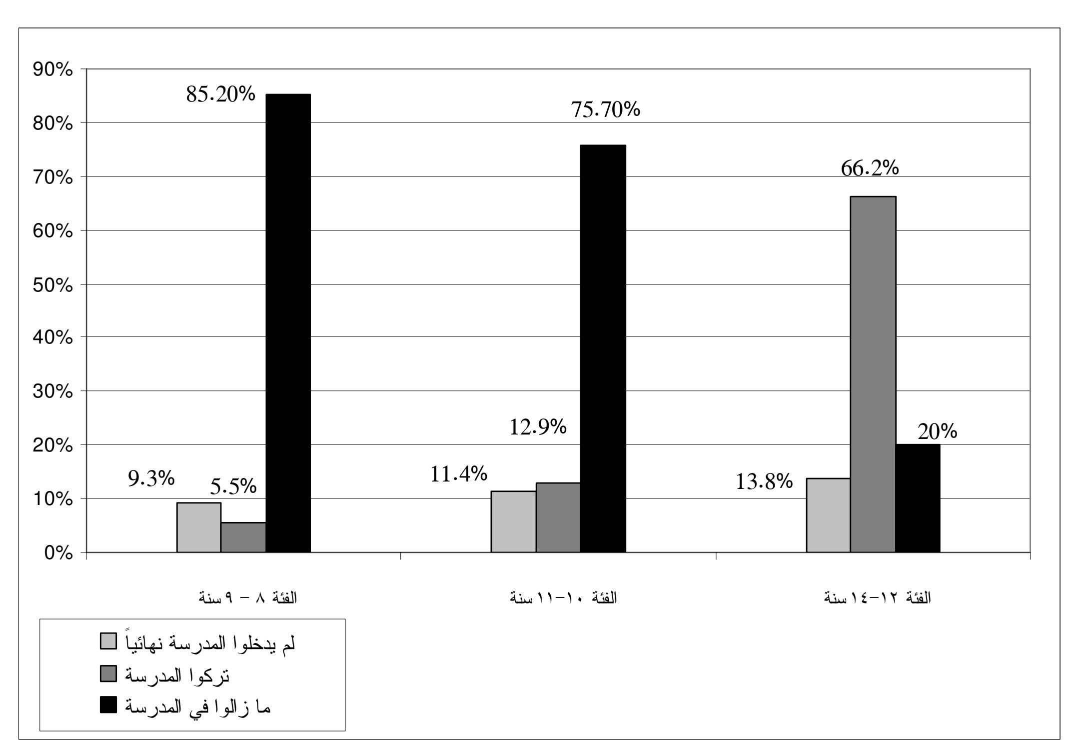
*جدول رقم (5) توزُّع عينة الأطفال العاملين (8–14) سنة حسب التسجيل في المدرسة.

النسبة عمودياً %								
فئات الأعمار / الوضع بالنسبة للتسجيل بالمدرسة	8–9		10–11		12–14		المجموع	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
لم يدخل المدرسة نهائياً	52	9.3	109	11.4	619	13.8	780	13
ترك المدرسة	31	5.5	124	12.9	2965	66.2	3120	52
مازال مُسجَّلاً وملتزماً بالمدرسة	477	85.2	727	75.7	896	20	2100	35
المجموع	560	100	960	100	4480	100	6000	100
النسبة أفقياً %								
فئات الأعمار / الوضع بالنسبة للتسجيل بالمدرسة	8–9		10–11		12–14		المجموع	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
لم يدخل المدرسة نهائياً	52	6.7	109	13.9	619	79.4	780	100

ترك المدرسة	31	1	124	4	2965	95	3120	100
مازال مُسجَّلاً وملتزماً بالمدرسة	477	22.7	727	34.6	896	42.7	2100	100

المصدر : من الدراسة الميدانية.

ونلاحظ من الجدول السابق ، أنَّ الغالبية العظمى من الأطفال العاملين في الفئة العمرية (8−9) سنة يجمعون بين العمل والدراسة ؛ حيث ارتفعت نسبتهم إلى (85.2%) ، فيما بلغت نسبة الأطفال الذين لم يدخلوا المدرسة بشكل نهائي في الفئة العمرية نفسها (9.3%) ، وبلغت نسبة الذين تركوا الدراسة في تلك الفئة (5.5%) ، كما نجد أنَّ (75.7%) من الأطفال العاملين في الفئة العمرية (10−11) سنة يمارسون العمل إضافة إلى دراستهم ، فيما لم يتبين وجود فرق في نسبة الذين لم يدخلوا المدرسة البالغة (11.4%) ، ونسبة الذين تركوا المدرسة البالغة (12.9%) في الفئة العمرية نفسها ، بينما نجد أن الفئة العمرية (12−14) سنة أظهرت فرقاً واضحاً في نسبة الذين تركوا المدرسة ، والتي بلغت (66.2%) عن نسبة الذين جمعوا بين الدراسة والعمل ، والتي بلغت (20%) ، وعن نسبة الذين لم يلتحقوا بالمدرسة كلياً البالغة (13.8%) ، ونلاحظ أنَّ الأطفال الذين تركوا المدرسة ، يتمركزون بشكل واضح في الفئة العمرية (12−14) سنة ، إذ بلغت نسبتهم (95%) ، فيما انخفضت نسبتهم بشكل واضح في الفئة العمرية (10−11) سنة إلى (4%)، والفئة العمرية (8−9) سنة إلى (1%) ، كما نجد أنَّ نسبة الأطفال العاملين الذين لم يدخلوا المدرسة ، تدرَّجت في الارتفاع من (6.7%) في الفئة العمرية (8−9) سنة إلى (13.9%) في الفئة العمرية (10−11) سنة ، لتقفز بشكل واضح إلى (79.4%) في الفئة العمرية (12−14) سنة ، مما يدل على أنَّه كلما تقدَّم الطفل العامل في العمر ، كلما ازداد اعتماده على العمل ، وقل انصرافه واهتمامه بالدراسة ، حيث نجد من خلال الجدول أنَّ نسب الأطفال الذين يمارسون العمل إلى جانب الدراسة ، لم تختلف كثيراً عن بعضها في الفئات العمرية الثلاث ، حيث بلغت (22.7%) في الفئة العمرية (8−9) سنة وارتفعت إلى (34.6%) في الفئة العمرية (10−11) سنة ، لتصل إلى (42.7%) في الفئة العمرية (12−14) سنة ، والرسم البياني رقم (5) يبين لنا تلك الخصائص والفروقات.



رسم بياني رقم (5) توزُّع عينة الأطفال العاملين حسب تسجيلهم في المدرسة.

نتائج البحث :

تتلخص نتائج البحث بالأمور الجوهرية الآتية :

1- تزداد عمالة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (8-14) سنة ، كلما ازداد عمر الطفل.

2- تشكِّل نسبة الذكور من الأطفال العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين (8-14) سنة ، حوالى ضعفي نسبة الأطفال من الإناث العاملات في الفئة العمرية نفسها.

3- تنخفض عمالة الأطفال بين الإناث كلما تقدمت الطفلة في العمر ، وتزداد بالمقابل عمالة الأطفال بين الذكور كلما تقدم الطفل في العمر.

4- تشكِّل نسبة الأطفال العاملين الذين وُلِدوا في الريف حوالي أربعة أضعاف نسبة الأطفال العاملين الذين وُلِدوا في المدينة ، وتفوق نسبة الأطفال العاملين المقيمين في الريف نسبة المقيمين منهم في المدينة.

5- يعتبر الوضع الاقتصادي للأب ، عاملاً جوهرياً في دخول الأطفال إلى سوق العمل ، وكلما تدنى المستوى الاقتصادي للأب ، ازداد احتمال عمالة الأطفال.

6- يلعب المستوى التعليمي للوالدين دوراً أساسياً في ظاهرة عمالة الأطفال ، فكلما انخفض المستوى التعليمي للوالدين ، ازداد احتمال دخول الطفل إلى سوق العمل.

7- الغالبية العظمى من الأطفال العاملين غير مسجلين في المدارس أو متسربين منها.

8- عمالة الأطفال تؤدي إلى انصراف الطفل بشكل أساسي عن المدرسة ومتابعة التعليم مما يترتب عليه نتائج سلبية تتمثل في حرمان المجتمع من أهم عناصر التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وهو العنصر البشري.

ومما تقدَّم ، نرى أنَّ ظاهرة عمالة الأطفال تبدو حافلة بالدلالات القاسية من منظور حقوق الطفل ، ومن منظور التنمية البشرية المستدامة ، كما تبدو بأنها أصبحت حالةً مألوفةً في المجتمع ، حيث أخذت الأسر ذات الدخل المتوسط تدفع بأطفالها إلى سوق العمل ، خاصة خلال فترات العطلة الصيفية ؛ وبدأت بذلك عمالة الأطفال تمتد إلى الكثير من نشاطات القطاع غير الرسمي أو غير المنظَّم – الذي يفتقر إلى أي شكلٍ من أشكال الحماية للطفل – بعد أن كانت تقتصر على المناطق الريفية وفي الورش الحرفية في المدن.

وعليه فإنه يترتب على عمالة الأطفال نتائج سلبية خطيرة ، على مستوى الطفل نفسه ، وعلى مستوى المجتمع ككل ، ومن هذه النتائج :

1– <u>على مستوى الطفل :</u> يعاني الطفل أثناء العمل من الحرمان من مختلف أشكال الرعاية الأسرية ، والاجتماعية ، والنفسية ، والصحية ، وذلك نتيجة خروجه من البيئة الطبيعية التي يجب أن ينشأ فيها إلى بيئة لا تتناسب مع تركيبه البدني ، والعقلي ، والنفسي ، بيئة يتعرض فيها إلى أنواع متعددة من الضغوط ، وأشكال مختلفة من الأذى – كأن يتعرض للضرب والإهانة من قبل صاحب العمل ، أو للأذى الجسدي نتيجة الأعمال المرهقة وغيرها – وقد يُصاب الطفل على أثرها بعاهات جسدية ، ويصبح عالة على المجتمع في المستقبل بدلاً من أن يكون عنصراً فاعلاً في بنائه ، أو يُصاب بشكل من أشكال العقد النفسية التي قد تحوله إلى إنسانٍ غير سوي ، وشخص منبوذ في محيطه الاجتماعي.

كما أنَّ حرمان الطفل العامل من فرص التعليم يسهم إلى حدٍ بعيد في ضعف تقديره للكثير من الجوانب الاجتماعية المُكتسبة عن طريق التعلم في مرحلة التنشئة الاجتماعية – التي يعيشها الطفل عادة في المدرسة – ويعاني من صعوبة في التعامل مع محيطه الاجتماعي.

يضاف إلى ذلك ، الاستغلال الاقتصادي للطفل العامل من خلال الأجور المتدنية التي تبخسه حقه ، ولا تتناسب مع المجهود الذي يبذله ، مما يؤدي إلى زيادة بؤسه وشقائه وحرمانه.

2– <u>على مستوى المجتمع :</u> فقد يسهم تراكم الضغوطات في حياة الطفل – خلال فترات عمله – ومع مرور الزمن إلى زرع أحقادٍ دفينة في داخله تجاه المجتمع ، لتتفجر هذه الأحقاد في المستقبل بشكل عدواني ضد المجتمع بأكمله ، مسببة اضطرابات اجتماعية مختلفة ، تنعكس سلباً على حياة المجتمع ، كأن يقوم الطفل في مرحلة نضجه بالسرقة والقتل وممارسة العادات العضوية والنفسية غير السوية وغيرها من الممارسات التي تعيق تطور المجتمع.

وتسهم عمالة الأطفال إلى حدٍ كبير في إضعاف مهارة القوة البشرية ، وفي تدني قدراتها اللازمة لتحقيق نمو المجتمع ، حيث إنَّ حرمان الأطفال العاملين من اكتساب العلم والمعرفة وتدني مستواهم العلمي ، يؤدي إلى هدر طاقات بشرية هائلة لو تمَّت رعايتها بشكل صحيح لكانت رافداً مهماً لنمو المجتمع وتطوره ؛ كما أنَّ انتشار ظاهرة عمالة الأطفال يؤدي إلى زيادة نسبة البطالة في صفوف القوة البشرية ، حيث يسعى معظم أرباب العمل لاستخدام الأطفال بسبب تدني أجورهم مقارنة مع أجور من هم أكبر منهم سناً.

<u>التوصيات والمقترحات :</u>

1– وضع سياسة وطنية شاملة تعالج الخلل الجوهري في بنية المجتمع ، الذي ولَّد أسباباً جوهرية دفعت الطفل إلى بيئة العمل ، ومن ثم سن القوانين التي تردع عمل الأطفال بشكل نهائي.

2- العمل على انتشال أكبر قدر ممكن من الأطفال العاملين من مواقع العمل كافة، ومحاولة إصلاح ما يمكن إصلاحه في حياة هؤلاء الأطفال من جوانب اجتماعية وثقافية وصحية ونفسية وبدنية.

3- إصدار قوانين رادعة وصارمة تقضي بعقوبات قاسية لكل من يستخدم الأطفال ، أو يلزمهم بأعمال ، سواء كانت طوعية أم قسرية.

4- القضاء على ظاهرة التسرُّب من المدرسة بشتى السبل ، وفرض عقوبات صارمة على كل من يسهم في إبعاد الطفل عن المدرسة.

5- إلزام الوالدين وبشكل قسري على رعاية أطفالهم ، وحمايتهم من أشكال التشغيل كافة.

6- العمل على نشر الوعي بحقوق الطفل في أوساط وطبقات المجتمع كافة، وبين الأطفال أنفسهم ، خاصة في الأوساط الفقيرة.

7- السعي لجعل أبرز بنود حقوق الطفل – التي تتعلق بعمالة الأطفال – جزءاً من المناهج التعليمية، خاصة في مراحل التعليم الأولى.

8- الإشراف الحكومي المنظَّم على بعض الحالات الاستثنائية لتشغيل الأطفال في سن مبكرة ، وذلك من خلال تحديد عدد ساعات العمل وتعيين ظروفه.

<u>المراجع :</u>

1− نــدوة الطفولــة المبكــرة ، 1992، وزارة التربيــة بالتعــاون مــع منظمــة الأمــم المتحــدة للطفولة − اليونيسيف ، دمشق ، سورية ، ص 40.

2- الدويبي ، عبد السلام ، 1992 − حقوق الطفل ورعايته . ط1 ، الدار الجماهيرية ، مصراتة ، ليبيــا ، ص 13.

3- حليم ، ناديا ، 1992− حقوق الطفل . ط1 ، دار الثقافة ، القاهرة ، مصر ، ص43.

4- شكور ، جليل وديع ، 1998 − الطفولة المنحرفة . الدار العربية للعلوم ، بيروت ، لبنان ، ص 56.

5- المرجع السابق نفسه ، ص 38.

6- AFUTURE WITHOUT CHILD LABOUR , 2002 GLOBAL REPORT UNDER THE FOLLOW UP TO THE ILO DECLARATION ON FUNDAMENTAL PRINCIPLES AND RIGHTS AT WORK , BOOK / INTERNATIONAL LABOUR OFFICE GENEVA : ILO , P 48 -49.

7- الدويبي ، عبد السلام ، 1992 − حقوق الطفل ورعايته . ط1 ، الدار الجماهيرية ، مصراتة ، ليبيــا ، ص 13.

8- HASPELS, N. , JANKANISH, M. 2000- ACTION AGAINST CHILD LABOUR , GENEVA INTERNATIONAL LABOUR OFFICE , P 74.

9- تقرير التنمية البشرية لعام 2004 ، ترجمة غسان غصن ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ص 178.

10- العلي ، إبراهيم محمد. 2003− مبادئ علم الإحصاء . ط1 ، منشورات جامعة تشرين ، اللاذقيــة ، سورية.